

# شبكة حقوق الأرض و السكن التحالف الدولي للموئل



تقرير الورشة الأولى لمشروع الملجأ في المدينة: بيروت

17-19 أغسطس/آب 2016

بيروت

عقد التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الأرض والسكن، بالتعاون مع مؤسسة عامل أولى ورش العمل لمشروع "الملجأ في المدينة: بيروت" في الفترة من 17-19 أغسطس/آب 2016. وقدمت ورشة العمل الأولى، التعريف بالمبادئ والمقاصد العالمية لحقوق الإنسان، ووضع اطار لتنفيذها في السياق الحضري. وقدمت شبكة حقوق الأرض والسكن ك نماذج فيما يتعلق بالتطبيق لمبادئ حقوق الإنسان، كل من الميثاق العالمي للحق في المدينة، ومبادئ غوانجو بشأن مدن حقوق الإنسان، فضلا عن أجندة ميثاق منظمة UCLG-CSIPD، بشأن حقوق الإنسان في المدينة. وقد بحثت ورشة العمل النظر في تلك المواثيق وغيرها من الوثائق ذات الصلة لكي تستكشف إمكانية تطوير وثيقة مماثلة لمدينة بيروت الكبرى للتأكيد على تعهدات البلديات في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان لا سيما في الظروف الخاصة بالأزمة الممتدة للاجئين والنازحين. وقد قدم برنامج ورشة العمل المبدأ القائل بأن بينما تعتبر أزمة اللاجئين مسؤولية عالمية، فتلك المسؤولية يقع تنفيذها على عاتق الحكومات المحلية. وقد سلط برنامج الورشة الضوء على التجارب الخاصة بثلاثة مدن من أقاليم مختلفة كمدن حقوق الإنسان مثل تجربة (غوانجو وفينا) أو في تطبيق " الحق في المدينة" في (مدينة ساوباولو). وفي إطار تقديم لبنان كنموذج، أكدت الرسالة كذلك، على إلتزامات حقوق الإنسان للحكومات المحلية بموجب التعهدات، بالإضافة إلى دور المجتمع الدولي لفي تحمل مسؤولياته تجاه توفير المزيد من الدعم للحكومات المحلية في تنفيذ تلك المسؤولية. وقد أثارت نقاشات ورشة العمل مجموعة من الملاحظات بشأن الوضع الحالي للمستوى المعيشي للاجئين والنازحين واندماجهم اجتماعياً. بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات بشأن كيفية مساهمة البلديات في مدينة بيروت الكبرى في تحسين سبل المعيشة وتعزيز الاندماج الاجتماعي في ذلك السياق من خلال وضع إطار عملي لتفعيل مبدأ المواطنة في المدينة، والذي يعد العنصر الشائع في المواثيق المطبقة.

وقد أثارت ورش العمل مجموعة من الملاحظات الهامة كتشخيص للوضع في لبنان، وتقييم مدى أهمية العمل نحو انشاء ميثاق لإعلان مدينة بيروت الكبرى مدينة حقوق الإنسان في ظل الأزمة التي يواجهها من اوضاع اللاجئين في لبنان. ومن جهة أخرى تقديم تقييم محلي مدى انطباق ميثاق الحق في المدينة/ أومبادئ مدينة بيروت لحقوق الإنسان.

أهم هذه الملاحظات التي تضمنتها ورش العمل:

- أزمة اللاجئين والنازحين والتي تعد واحدة من أهم التجارب الحضرية في الفترة الحالية وتواجه تحديات كلا من الوصول إلى الخدمات والحكومة في المدن. الأزمات التي تواجه تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة للموئل؛
- كما أن تلك التجربة تمثل تحدياً لتنفيذ أجندة الموئل الثالث وأهداف التنمية المستدامة 2030، وغيرها من المواثيق الدولية السياسية التي لم تعالج تلك الظاهرة بشكل ملائم؛
- أزمة اللاجئين مسؤولية عالمية تخص المجتمع الدولي ككل، ولكن وضع إطار تنفيذي لتلك المسؤولية هي من اختصاص الحكومات المحلية في توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية لهم في إطار الحق في المدينة ووفق النهج القائم على مبادئ حقوق الإنسان؛
- والغرض من المشروع هو ضرورة مساهمة صوت مدينة بيروت في النقاش والخطاب العالمي في دور الحكومات المحلية خاصة في الإقليم والمسؤولية الدولية العالمية في معالجة أزمة اللاجئين وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان محلياً وفق إطار التزامات حقوق الإنسان على المستوى المحلي ؛
- عدم وجود مفهوم دولي موحد يعرف مبادئ الحق في المدينة لأنه لم يتم بعد مناقشتها وفق الإطار القانون الدولي؛ لذلك هناك عدة مفاهيم مختلفة ظهرت عن الحق في المدينة؛ الحق في المدينة/ حقوق الإنسان في المدينة، هي تراكمات لجميع حقوق الإنسان لسكان المدن والالتزامات المقابلة لها من البلديات؛
- ضرورة التأكيد على أن مفهوم الحق في المدينة لا يفرق عن التنمية وتوزيع الاستثمار في الريف بشكل عادل ومتساو؛ وأوضحت ورشة العمل مبادئ حقوق الإنسان للاجئين، وتوضيح المعايير والمصادر القانونية الدولية ذات الصلة، ولا سيما دور التزامات الحكومات والسلطات المحلية في حماية ومساعدة اللاجئين وفق إطار وقواعد القانون الدولي العام؛ إضافة إلى المعاهدات ذات الصلة، وهذا يتضمن المطالبة بعدم الابعاد بحسب قواعد القانون الدولي العام، بما فيها قواعد حقوق الإنسان، وليس فقط وفق إتفاقية عام 1951؛
- الدور الرئيسي للمؤسسات الحكومية في توفير الحماية والمساعدة للاجئين وحتى وإن لم يكونوا أعضاء في إتفاقية 1951، وفق المعايير الدولية لقواعد القانون الدولي العام؛
- الاعتراف بالمركز القانوني لغير المواطنين بشكل عام واللاجئين بشكل خاص، في ممارسة الحقوق المدنية لايزال يمثل تحدياً رئيسياً في تطبيق مفهوم الحق في المدينة/حقوق الإنسان في المدينة/مدن حقوق الإنسان؛
- الاعتراف بالشخصية القانونية والحقوق الأساسية للاجئين هو التزام وفقاً لقواعد القانون الدولي العام؛
- العوائق التي تواجه مجتمع اللاجئين في الوصول إلى وسائل الإنصاف للمطالبة بحقوقه الأساسية التي تنتهك في دولة اللجوء؛
- ضرورة مراقبة وتقييم الممارسات من قبل أجهزة الدولة في التعامل مع أزمات اللاجئين في ضوء ما هو منصوص عليه في المواثيق والعهود الدولية كالتزام وتعهد على الدول في توفير المساعدة والحماية الأساسية للاجئين والنازحين؛
- التأكيد على دور المنظمات المجتمعية المدني في دعم اللاجئين والنازحين للحصول على الشخصية القانونية، وقدرتهم على الوصول إلى وسائل الإنصاف؛ انعدام أية حقوق أو اعتبار للاجئين والنازحين الفلسطينيين القادمين من سوريا بما فيها عدم تمتعهم بأي صفة قانونية؛ مما يفاقم من حالة ضعفهم؛
- للاجئين الحق في العودة الطوعية الآمنة كعنصر رئيسي لجبر الضرر، في حالات الانتهاك الجسيم الذي أدى إلى هروبهم، و بجانب استرداد الممتلكات والتعويض و إعادة التأهيل؛ وإعادة التوطين وعدم تكرار الانتهاك بالتهجير والترحيل وفق قواعد القانون الدولي العام (A/RES/60/147)؛

## التوصيات:

- لكل من السلطات والحكومات المحلية، فضلاً عن المجتمع المدني دوراً هاماً في ضمان وصول اللاجئين والأشخاص النازحين لحقهم في المعرفة عن حقوقهم ومسؤوليات الحكومات المحلية تجاههم؛
- التعليم الأساسي والعمل هي حقوق من بين الحقوق والاحتياجات الأساسية للاجئين والنازحين في مدينة بيروت الكبرى؛
- حظر التجوال الذي تفرضه بعض البلديات بموجب قانون البلديات أثر سلباً على اللاجئين والنازحين المستضعفين؛
- عدم وجود مؤسسات في لبنان أو المنطقة (مثل مراكز الدعم والمساعدة القانونية، أو مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) التي من شأنها معالجة انتهاكات حقوق الإنسان؛
- المجلس الدستوري الذي يعمل على مراقبة دستورية القوانين، لا يتصدى بشكل فعال للإجراءات والقوانين التي تنتهك المبادئ الدستورية؛
- على الرغم من أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين توفر الضمان للمرأة التي تعيل أسرتها، ولكن هذا الاعتراف يحتاج إلى أن يكون موحد في كل البلديات؛
- يتوجب على البلديات إيقاف فرض رسوم غير قانونية على اللاجئين والنازحين السوريين؛
- صياغة مصطلح "المواطن" بما يتوافق مع مبادئ الحق في المدينة/ ومدن حقوق الإنسان، وينبغي أن يساهم تفسيرها في تغيير المواقف ومساعدة اللاجئين، والنازحين في الوصول إلى حقوقهم الأساسية؛
- ينبغي للحكومات المحلية باعتبارها السلطة الرسمية الأقرب للتعامل مع قضايا اللاجئين، أن يكون لديها القدرة على الوصول إلى الموارد بشكل أكبر لتوفير الاحتياجات الأساسية والمساعدة للاجئين والأشخاص النازحين؛
- ينبغي وضع مبدأ الوظيفة الاجتماعية للملكية والمرتبطة بالحق في الملكية بما يتوافق مع مبادئ الحق في المدينة لتحقيق العدالة الاجتماعية في إدارة الأراضي؛
- من الضروري خلق حالة حوار ونقاش بين البلديات والحكومات المحلية في الإقليم، عن أهمية ودور الوظيفة الاجتماعية للملكية؛
- يتحمل القطاع الخاص المسؤولية الاجتماعية في توفير أنواع محددة من المساعدة للاجئين والأشخاص النازحين؛
- يمكن للحكومات المحلية أن تستفيد من القوة العاملة داخل مجتمع اللاجئين -ومن خلال تطبيق معايير ومبادئ حقوق الإنسان- في الأشغال العامة مقابل الحصول على مساعدات؛
- يظل الاعتراف بالمركز القانوني لغير المواطنين في ممارستهم لحقوقهم المدنية تحدياً رئيسياً في تطبيق مفهوم الحق في المدينة؛
- لا يزال الصراع السياسي التاريخي بين النظام السوري واللبناني يؤثر على اللاجئين السوريين في لبنان، وهناك حاجة لتعزيز جهود المصالحة وحل الصراع؛
- من المهم عمل بروتوكولات بين البلديات على المستوى العالمي من أجل تبادل الخبرات الفنية والمالية والتوعية بقضايا الخدمات الأساسية للاجئين والأشخاص النازحين شمن اختصاصات المدينة؛
- احتياج الهيئات التنفيذية للحكومة المركزية والبلديات إلى كفاءة أكبر للقيام بالأدوار الخاصة بهم في مواجهة أزمة اللاجئين؛

- ينبغي على الحكومة اللبنانية أن تجد وسيلة للاستفادة من مساهمات اللاجئين الحاصلين على مؤهلات عليا، والحرفيين كمواطنين لزيادة الوعي لدى الجماعات المستضعفة والمهمشة للتواصل مع الهيئات والمنظمات الأخرى العاملة في مجال مساعدة اللاجئين؛
- نظرا لضعف جودة المناهج التعليمية للسوريين عن اللبنانيين، واقترح الحكومة المركزية نهج للتعليم في المخيمات مختلف عن المنهج اللبناني، من شأنه أن يزيد من صعوبة الاندماج على المدى الطويل؛
- لم يكن هناك حضور كافي في ورشة العمل مع المسؤولين من البلديات اللبنانية، لذا لم يتمكن المشروع من التواصل بشكل ملائم مع مسؤولي البلديات لتحديد رؤيتهم، وما يعتقدونه، والتحديات التي تواجهها باعتبارهم اصحاب واجب بموجب مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### الدروس المستفادة:

- فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي مع اللاجئين/ النازحين، ظهرت إلى السطح بعض التناقضات، لا سيما بعض الملاحظات بأن المجتمع اللبناني لم يحقق التماسك الاجتماعي، خاصة مع السوريين القادمين وغيرهم من اللاجئين.
- في حالة لبنان، مبدأ اللامركزية لا يزال شكلياً وعلى المستوى النظري فقط، فالصلاحيات ذات الصلة لم تؤوّل إلى الحكومة المحلية.
- انشأ اللاجئون نماذج اجتماعية مماثلة، ويسعون إلى وسائلهم الخاصة لحل مشاكلهم؛ ومنها على سبيل المثال العدالة غير الرسمية.
- حجم الحقوق والواجبات المتوقعة للاجئين/ النازحين، تعتمد على مدى طول إقامتهم في دولة اللجوء: المهاجرين، اللاجئين (من بينهم اللاجئين الفلسطينيين)، الأشخاص النازحين.
- الحقوق المترابطة نتيجة الإقامة المؤقتة الطويلة الامد، هي أقل من الحقوق والمسؤوليات المتصورة (والفعلية) المفترضة. منظمات المجتمع المدني لها دور جوهري (الطرف الثالث من المعادلة)، منها على سبيل المثال، الزيتونة، الوطن، عامل، اللجنة الاستشارية للاجئين السوريين، مركز كاريتاس، وغيرها.
- أنشئت مفوضة اللاجئين مجموعة متطوعين لتواصل مع اللاجئين وتوعيتهم، وهم من اللاجئين السوريين الذين يعيشون عادة في ظروف صعبة لا تمكنهم من الوصول إلى أجزاء من لبنان. ويعملون كحلقة بين كل من المفوضية وشركائها، وبين اللاجئين الذين ربما يجدوا صعوبة في الوصول إلى المراكز الرئيسية للمفوضية.
- لدى البلديات وظائف مماثلة، ولكن السلطات المحلية مختلفة عنها من الناحية السياسية.
- العديد من اللاجئين السوريين يعملون في ظروف أصعب وعدد ساعات أطول من اللبنانيين قد تصل إلى (15 ساعة في حين اللبنانيين 10 ساعات).
- السوريون ضاعفوا قيمة السكن في لبنان، ولكن كل من اللبنانيين والسوريين يتحملون عبء التضخم.
- يوفر السوريون عمالة لمشاريع البنية التحتية التي تتم في البلديات والقرى (بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة).
- ليس لدى البلديات تواصل مباشر مع اللاجئين/ والأشخاص النازحين في المناطق الواقعة تحت اختصاصهم. هناك فقط حالة استثنائية تتم من خلال المجلس النرويجي لمساعدة اللاجئين حيث يتم التفاوض مع عمدة بلدية الشويفات لكي يخصص ساعة واحدة فقط من وقته للتشاور مع اللاجئين/ الأشخاص النازحين من سوريا.

أسئلة لا تزال مطروحة:

- كيف ستسجيب البلديات إلى "الحق في المدينة"؟
- تجنبت بيروت صراعاً كبيراً، على الرغم من تعدد الانقسامات السياسية وغيرها. كيف تتجنب بلديات بيروت الكبرى الصراع؟ لقد عينت المفوضية مستشاراً للوساطة. هل تم التشاور مع البلديات؟

#### تعديلات للفترة المقبلة:

إضافة إلى التشاورات ومجموعات النقاش الصغيرة، سوف يحتاج المشروع إلى مجموعة أوسع من المشاركين في الاجابة على الاسئلة حول الأوضاع المعيشية والتماسك الاجتماعي. ولكي يتم تغطية أكبر عدد من الاجابات الممكنة، ستصيح شبكة حقوق الأرض والسكن الاستبيان الكترونياً، لكل مجموعة رئيسية التي يستهدفها المشروع، وبالتشاور مع مؤسسة عامل. التصميم الأصلي للمشروع لم يكن يدعو لإشراك منظمات المجتمع المدني وحتى في مراحل لاحقة منه. إلا أن دور منظمات المجتمع المدني كوسيط مع البلديات، وكموصلين للخدمات وقدرتها على نقل مبادئ الحق في المدينة/ ومدن حقوق الإنسان، يجعلها طرف مهم في تضمينهم على قاعدة مساوية مع اللاجئين والبلديات.

تقرير ورشة العمل الثانية للملجأ في المدينة: بيروت  
13-15 ديسمبر/ كانون الثاني 2016  
بيروت

نظم التحالف الدولي للموئل- شبكة حقوق الأرض والسكن المرحلة الثانية من سلسلة ورش العمل لمشروع "الملجأ في المدينة: بيروت"، بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة عامل اللبنانية في الفترة من 13-15 ديسمبر/كانون الثاني 2016. حيث تضمنت ورشتي عمل لكل من منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا اللاجئين والنازحين، ومجتمع اللاجئين في نطاق مدينة بيروت الكبرى. ولم يتم تنظيم ورشة العمل الثالثة والتي كانت مقررة لموظفي ومسؤولي البلديات في نطاق مدينة بيروت الكبرى. وبدلاً من ذلك، عقدت شبكة حقوق الأرض والسكن ومؤسسة عامل اجتماعاً مع عمدة بلدية برج البراجنة، لمناقشة المشروع وورش العمل المقترحة تنفيذها في الفترة القادمة.

في اليوم الأول، والذي تتضمن ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا اللاجئين والنازحين، تم استعراض إطار عالمية حقوق الإنسان بشكل عام، وتطبيقها وفق السياق الحضري ومن خلال إطار القانون الدولي. ثم أعقبها جلسات استعرضت المقاصد والأهداف للثلاثة موائيق الدولية الرئيسية (الميثاق العالمي للحق في المدينة، مبادئ غوانجو من أجل مدن حقوق الإنسان، وميثاق UCLG-CSIPD بشأن حقوق الإنسان في المدينة)، وتحديد أوجه العناصر المشتركة والنهج الذي يميز كل منهما عن الأخرى. فضلاً عن عرض نماذج لتجارب ومبادرات تمت في ثلاثة مدن أخرى. ثم جلسة عن الإطار القانوني والسياسي المحلي وتأثيره على اللاجئين والأشخاص النازحين في مدينة بيروت الكبرى. وفي الجلسة النهائية التي تضمنت مجموعات نقاشية صغيرة تناولت (1) قضايا الظروف المعيشية وسبل المعيشة، و (2) التماسك الاجتماعي من خلال مسؤولية منظمات المجتمع المدني في دعم الأهداف والمبادئ الخاصة بالحق في المدينة/ وحوكمة حقوق الإنسان في بيروت كنموذج لمدن أخرى في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

#### ورشة عمل منظمات المجتمع المدني:

فيما أوضح المشاركون في الورشة مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق سبل معيشة ملائمة وكريمة لمجتمعات اللاجئين في لبنان، تمثلت في **تحديات اقتصادية** أهمها عدم الوصول إلى ممارسة المهن الحرة، وغلاء مواد المعيشة وإيجارات المساكن. وهناك **تحديات اجتماعية** من أهمها (2) سيطرة النهج الطائفي والمذهبي في إدارة المجالس البلدية، (2) نقص الكفاءة والقدرات لكل من اللاجئين وموظفي البلديات فيما يتعلق بالتواصل بينهم، (3) عدم القدرة على تعديل الشهادات الجامعية، (4) عدم الوصول إلى معاملة طبية، (5) إضافة إلى الضغوط الممارسة من قبل السلطات والجماعات السياسية والتي تؤثر على أداء البلديات تجاه أوضاع مجتمعات اللاجئين/ النازحين، (6) **تحديات قانونية** تتمثل في عدم الحصول على تصريح بالإقامة، (7) بالإضافة إلى غياب سياسة الانتخاب لأعضاء المجالس البلدية من ذوي الخبرة والكفاءة.

#### تشخيص الاحتياجات:

وخرجت ورشة العمل لمنظمات المجتمع المدني بمجموعة من النقاط الهامة حول أهم أولويات سبل المعيشة لمجتمع اللاجئين ودور البلديات في توفير الخدمات وتأكيد سبل المعيشة الملائمة لهم في بيروت الكبرى على النحو التالي:

- ضرورة وضع خطة استراتيجية لإحصاء وحصر عدد اللاجئين/ النازحين من أجل تقييم الاحتياجات والأولويات الواجب توافرها لهم؛
- ضرورة احترام إعمال المبادئ والمواثيق الدولية حقوق الإنسان في وضع الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالتعامل مع اللاجئين/النازحين؛
- عمل برامج للتوعية بشأن كيفية تعامل اللاجئ/ النازح مع البلديات، مع ضرورة التواصل المباشر مع اللاجئين على الأرض سواء من المجتمع المدني أو البلديات وبأشخاص ذوي خبرة وكفاءة في التعامل مع القضايا المعيشية للاجئين/ النازحين؛
- ضرورة تعيين مندوب خاص في كل البلديات ذو كفاءة ومهنية يتولى وظيفة التواصل مع اللاجئين ومتابعة متطلباتهم ويوضح مدى قدرة البلدية في تأكيد سبل المعيشة واستيعابهم وفق الموارد المتاحة للبلدية؛
- ضرورة وضع لائحة تنفيذية أو مرسوم ينظم شئون اللاجئين في البلديات، ومن ضمنها إصدار بطاقة تعريفية خاصة بكل لاجئ في كل بلدية نظراً، لطول المدة التي يقيمها في لبنان؛
- وضع برامج بناء قدرات لموظفي البلديات في كيفية التعامل مع شئون وأوضاع اللاجئين/ النازحين؛
- ضرورة وضع نهج عادل وشفاف للتمويلات الخاصة بمشاريع اللاجئين/ النازحين وتوزيعها بشكل عادل ومنصف؛
- معالجة سوء التنسيق والاتصال بين الأطراف المعنية سواء بين منظمات المجتمع المدني أنفسهم أو بينهم وبين البلديات؛
- انشاء مجالس أو اجتماعات تشاركية اجتماعية وثقافية لمساعدة اللاجئين وغير اللبنانيين على الاندماج؛
- ضرورة تعزيز الموارد المالية والبشرية للبلديات وعدم اتباع نهج المحسوبية والطائفية.
- تعزيز التعاون بشكل أكبر مع المنظمات الدولية لكل منظمات المجتمع المدني والبلديات في إطار التعاون الشفاف.

#### اقتراحات محددة:

- السماح بممارسة العمل المريح، كأولوية قصوى للاجئين وأمر ضروري لتلبية الاحتياجات المعيشية الأخرى، وتحقيق الرفاه النفسي والاجتماعي (وهناك العديد من العمال السوريين المهاجرين قاموا بالعمل في مشاريع البناء في لبنان، إلا أنه لا بد من إضفاء الطابع الرسمي على تلك الاعمال التي قاموا بها، فيما يتعلق بإدخالهم في النظام الضريبي ونظام الضمان الاجتماعي)؛
- وضع الحقوق والمسؤوليات لمجتمعات اللاجئين والأشخاص النازحين في إطار معياري موحد (على سبيل المثال، السوريون يمكنهم التملك، في حين ذلك غير مسموح للفلسطينيين)؛
- بعض اللاجئين يمكنهم تأسيس شركات، أو تعاونيات لبدء مشاريع (مثل شركات الخدمات الإلكترونية)؛
- الاستفادة من الفرص المتاحة للبلديات من القيام سواء بالتوسط أو التحكيم مع القطاع الخاص واصحاب العقارات لتحويل المباني غير المأهولة لكي تكون سكن للاجئين والأشخاص النازحين، أو تتيح للاجئين والأشخاص النازحين لإدارة بعض المشاريع أو الشركات.

#### ورشة العمل الخاصة باللاجئين والأشخاص النازحين:

وخصص اليوم الثاني لورشة عمل لمجموعة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين السوريين، أغلبهم من النساء، (واحدة منهم من اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا). ومن فئة الطلاب. واستعرض برنامج الورشة مشاركتهم وتعريفهم بمبادئ وأهداف

ميثاق الحق في المدينة، وما هي الأهمية من استعراض ذلك الميثاق، وإلى أي مدى يمكن تطبيق ذلك الميثاق في بيروت الكبرى. كما تم مناقشتهم في جلسات نقاشية مصغرة عن أهم التحديات والصعوبات التي يواجهونها في تحقيق سبل المعيشة وتحقيق الاندماج الاجتماعي في البلديات التي يعيشون بها. واجمع المشاركين من اللاجئين على أن أهم أولوية لهم هي توفير فرصة الحصول على عمل، وكذلك الحصول على بطاقة تعريفية حتى يتجنبوا الممارسات السلبية من رجال الأمن سواء التابعين لوزارة الخارجية أو التابعين للبلديات.

كما أجمع المشاركون من اللاجئين أيضا على عدم وجود إرشادات أو خطوط توجيهية توضح كيفية الاتصال مع موظفي البلديات لتنظيم شؤونهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم. وفي نهاية الورشة تم استعراض الاستبيان الإلكتروني والأسئلة التي يتضمنها حول أوضاع اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية، وتوصيف التحديات والصعوبات التي يواجهونها بالإضافة إلى تحديد أهم الاستراتيجيات للتغلب على تلك التحديات سواء التي تتعلق بتأكيد مستوى معيشي ملائم أو التي تتعلق بسبل الاندماج والتماسك الاجتماعي.

في اليوم الثالث والذي كان مقرر له عقد ورشة عمل لموظفي البلديات ولكن لم تُعقد، أجرينا فيه زيارات ميدانية مع مجموعة من اللاجئين في اثنين من المراكز الاجتماعية في منطقة الشياح وحي السلم. حيث تم في الزيارات الميدانية للاجئين تعريفهم بمبادئ حقوق الإنسان في المدينة وأهداف ومبادئ ميثاق الحق في المدينة. وقامت مجموعتان من شباب اللاجئين ب تعبئة الاستبيان مع فريق المشروع، نظرا لصعوبة الكثير من اللاجئين في الوصول إلى خدمات الانترنت لملء استمارة الاستبيان والتعريف بمشكلاتهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وفي اليوم التالي للزيارة الميدانية، اجتمع فريق المشروع مع رئيس بلدية برج البراجنة للتعريف بمبادئ الحق في المدينة، وحقوق الإنسان في المدينة، ومدن حقوق الإنسان، والتعريف بأهداف المشروع في تناول دور البلديات باعتبارها الجهة الأمامية في التصدي لأزمة اللاجئين/ والأشخاص النازحين، وتقديم خدمات معيشية ملائمة لهم، وتعزيز اندماجهم في المجتمع. وقد رحب عمدة البلدية باقتراح أن تستضيف بلدية برج البراجنة ورشة العمل القادمة لموظفي ومسؤولي البلدية، ودعوة بلديات أخرى للتعريف بالمشروع وأهدافه، ومدى أهمية الوصول إلى صياغة وثيقة لإعلان مدينة بيروت الكبرى كمدينة حقوق الإنسان.



## تقرير ورشة العمل الثالثة حول "الحق في المدينة: بيروت"

بيروت، 28-30 مارس 2017

عُقدت ورشة العمل الثالثة من مشروع "الحق في المدينة: بيروت" في مدينة بيروت في الفترة من 28-31 مايو/أيار 2017، وكما تم في الورش السابقة، فقد أجريت ورشة العمل بعقد جلسة كل يوم لكل فئة من الفئات المستهدفة في المشروع، حيث عقدت الجلسة الأولى في 28 مايو/أيار وكانت مخصصة لمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والجلسة الثانية التي عقدت في 29 مايو/أيار خصصت لبعض بلديات بيروت الكبرى، فيما خصصت الجلسة الثالثة والتي عقدت في 30 مايو/أيار لفئات وأعمار مختلفة من مجتمع اللاجئين. وقد عقدت الجلسة الأولى والثالثة في مقر مؤسسة عامل في بلدية الشياح، أما الجلسة مع البلديات فقد عقدت في مقر القاعة الكبرى في بلدية برج البراجنة، وبالتنسيق مع مكتب رئيس البلدية، عقب لقائه مع أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وقد وفرت ورشة العمل الثالثة فرصة جيدة للثلاث فئات المستهدفة من المشروع سألني الذكر، لمناقشة واستعراض تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والحق في المدينة على النطاق المحلي لمدينة بيروت الكبرى، ومدى أهمية وإمكانات ومحتوى كلا من (المبادئ، والتحديات، والتوصيات) في صياغة ميثاق المدينة. وعلى الرغم من قلة المشاركين في جلستي منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والبلديات، إلا أنهم قدموا معارف ورؤى معمقة أكثر عن السياق اللبناني، وبالأخص الوضع الداخلي للبلديات. وفيما يتعلق بالجلسة التي عقدت مع مجتمع اللاجئين والتي كان يشارك فيها أيضا بعض من منظمات المجتمع المدني، فقد حظيت بحضور كبير، وتمت فيها نقاشات حية عن التحديات العامة التي يواجهها سكان المدينة، وكذلك أولويات ومبادئ الميثاق التي ينبغي تسليط الضوء عليها. فضلا عن ذلك، ناقش المشاركون في الجلسات الثلاث الامكانيات التي ينطوي عليها ميثاق بيروت، وماهي الاستخدامات والرسائل التي ينبغي أن ينقلها الميثاق.

كما اتفق جميع المشاركين في جلسات ورشة العمل على أن الميثاق ينبغي أن يُعطي رسالة واضحة بشأن أهمية الاستقرار والسلام الاجتماعي، ودعم الحقوق، والاحتياجات، وتحسين جودة الحياة لكل من المجتمع المستضيف واللاجئين، مما يدعم بالتالي برامج تنموية متوازنة من شأنها أن تعالج حالة الضعف لجميع سكان المدينة دون تمايز مجتمعي بينهم. وفيما يتعلق بإمكانات استخدام ميثاق متفق عليه سياسياً على المستوى المحلي، فقد تم مناقشة أنه يمكن استخدامه في تطوير وتحديد أولويات البلديات في ضوء تأثير أزمة اللاجئين على المدينة، وكذلك، اطلاق استراتيجية لتوسيع وتشغيل السياسات والممارسات الحالية للبلديات لمعالجة التأثيرات الناجمة عن تلك الأزمة. وكان هناك قبول أيضا بأن الميثاق يمكن أن يمثل نقطة انطلاق لوضع إصلاح تشريعي.

وتطرق النقاش إلى نقطة أخرى كانت حول ضرورة تعزيز مشاركة اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، في عمليات التخطيط، وإشراكهم في عمليات وضع الأولويات وجهود التنسيق. وفيما يتعلق بالمحتوى الخاص بمسودة الميثاق، فقد ناقشت الجلسات على وجه الخصوص المبادئ والتحديات والتوصيات. وقد كانت الجلسة المخصصة للاجئين والتي ضمت مشاركين من منظمات المجتمع المدني، من أكثر الجلسات التي قدمت معلومات مستفيضة عن العناصر الثلاث الرئيسية للميثاق (المبادئ، التحديات، التوصيات). وسنستعرض على النحو التالي الأفكار الرئيسية التي تمت مناقشتها:

## التحديات العامة

• 1.5 مليون لبناني مستضعف (36.360 في بيروت، 322.000 في جبل لبنان)، 1.5 مليون لاجئ سوري (283.340 في جبل لبنان،<sup>1</sup> 314.731 في بيروت<sup>2</sup>)، 80.000 الجئ فلسطيني، 50.000 الجئ فلسطيني من سوريا؛ 40.000 لاجئ عراقي و100.000 عامل مهاجر<sup>3</sup>؛

- تأثير الممارسات الاجتماعية الإقصائية، والأطر القانونية الضعيفة، و القيود الاقتصادية، والتمييز بين الجنسين والخلفية الثقافية، في زيادة الانقسام والإقصاء الاجتماعي؛
- الافتقار إلى المعلومة والشفافية للسياسات والممارسات من قبل الحكومة المركزية والمحلية، إضافة إلى أن الافتقار إلى آليات المحاسبة، زاد من انعدام الثقة تجاه المؤسسات، وتطبيق الممارسات التمييزية؛
- اسهام السياسات والنظام الانتخابي الطائفي في تكريس عدم المساواة، والتمييز، والانقسام المجتمعي؛
- سوء الإدارة، والافتقار إلى التنسيق بين الإدارات العامة يعيق تحقيق الاستجابة المثلى للاحتياجات السكان؛
- الافتقار إلى البيانات الرئيسية الموثوقة، والمعلومات الإحصائية المستحدثة؛
- زيادة نسبة البطالة بين اللبنانيين، بسبب قبول اللاجئين والنازحين بالرواتب المتدنية في العمل غير الرسمي، مما أدى إلى إعاقة القبول الاجتماعي للاجئين السوريين؛
- استبعاد السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمحلية، في معظم مشروعات وبرامج المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة، سواء في عملية التخطيط أو التنفيذ أو في المشاركة الفنية أو الموضوعية؛
- معظم البرامج والمشاريع الدولية لا تشرك مجتمعات اللاجئين حتى وإن كانوا أحد المستهدفين أو المستفيدين؛

## التحديات التي تواجه البلديات

- تداعيات أزمة اللاجئين هي التحدي الرئيسي للبلديات؛
- تدهور أوضاع الأشخاص المستضعفين والذين يعيشون مخيمات اللاجئين؛
- القيود الاقتصادية الناجمة عن زيادة المساكن غير الرسمية، والمناطق الشبيهة للأحياء الفقيرة؛
- عدم التنسيق والافتقار إلى التواصل والتعاون بين البلديات وبعضها البعض، وبين البلديات والحكومة المركزية، والمنظمات الدولية، يعيق تحقيق الاستجابة الفعالة لأزمة اللاجئين؛
- عدم التجانس بين السلطات المحلية في الممارسات والسياسات داخل بيروت، ومساهمته في تعزيز انعدام الأمن القانوني والطلب والضغط المتزايد على تلك البلديات في تقديم الخدمات الاجتماعية التي لا توفرها البلديات الأخرى؛
- النظم الانتخابية القائمة على أساس طائفي، والممارسات التمييزية على المستوى المحلي، وضعف الحكم الرشيد؛
- النظام الطائفي للسياسات يعيق تحقيق الإدارة المحلية ذات الكفاءة وتحصيل الضرائب، وتلبية احتياجات السكان، خاصة في الحالات التي تكون فيها الحكومات المحلية والسكان الخاضعون لولايتها من مجتمعات مختلفة؛

<sup>1</sup> OCHA, Lebanon Overview (February 2016).

<sup>2</sup> UNHCR مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015، (UNHCR MENA)، على:

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/partner.php?OrgId=49>

<sup>3</sup> بما في ذلك العمال المنزليون والعمال شبه المهرة، ومعظمهم من مصر، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب شرق آسيا، المقيمين في البلاد.

PreventionWeb, Basic Country Statistics and Indicators (2014), at: <http://www.preventionweb.net/countries/jpn/data/>.

- الافتقار إلى البيانات والمعلومات دقيقة عن تعداد اللاجئين (مثل، حصر أعدادهم، والنية في الإقامة في المستقبل)، وكذلك السكان؛
- الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية لتلبية احتياجات السكان الخاضعين لولاياتها، ولاستيعاب بشكل كاف أعداد اللاجئين السوريين والفلسطينيين؛
- عدم تلقي البلديات الدعم الكافي من الحكومة المركزية ومن المنظمات الدولية؛
- عدم العدالة أو المساواة في توفير المساعدات والمنح الدولية للبلديات لمعالجة أزمة اللاجئين؛
- عدم توافق أولويات المنظمات الدولية والمنظمات غي الحكومية مع الاحتياجات الفعلية للبلديات؛

### التحديات التي يواجهها مجتمع اللاجئين

- الافتقار إلى خدمة التعليم الجيد، ووضع معايير موحدة للمناهج التعليمية التي تدعم دمج الأطفال؛
- الافتقار إلى الحصول على الشخصية القانونية، والعمليات البيروقراطية الصعبة بخصوص (استخراج شهادات الميلاد، وعقود الزواج)؛
- القيود الاقتصادية الناجمة عن انخفاض الوظائف وفرص الحصول عليها؛
- عدم استطاعة مجتمع اللاجئين الحصول على المعلومة والتواصل مع السلطات والهيئات العامة؛
- عدم الاستطاعة في الحصول على المسكن نتيجة ارتفاع الأسعار؛
- الممارسات الاجتماعية والإطار القانوني الضعيف الذي يعزز عدم المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بحالات (الزواج المبكر، العنف ضد المرأة وخاصة ضد المرأة اللاجئة، والاجراءات المتعلقة بحضانة الأطفال)؛
- بعض القواعد العرفية والمحمية بالتشريعات اللبنانية لا تحترم مبادئ ومعايير حقوق الإنسان؛
- نقص الموارد الحكومية لاستيعاب احتياجات جميع سكان المدينة؛
- الافتقار إلى خدمات المواصلات العامة وذات الكلفة المعقولة للجميع؛
- غياب التحكم في عملية انتاج الغذاء لضمان تغذية ذات كلفة معقولة وأمنة للجميع؛
- القيود التشريعية على توظيف اللاجئين تعيق فرص الوصول على الوظائف الجيدة؛
- الافتقار إلى الأمان الشخصي لحفظ الكرامة الإنسانية، والمتفاقمة بسبب تحرش الجماعات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية والتي تسيطر على بعض البلديات؛
- الافتقار إلى الحيز العام والبيئة الصحية.

### الأولويات والمبادئ المقترحة للميثاق

- الحق في التعليم وتعليم الأطفال؛
- الحق في الشخصية القانونية، وبيروقراطية الحكم الرشيد؛
- التنمية الاقتصادية، وتعزيز فرص العمل للجميع؛
- الحق في السكن الملائم، والتركيز على أن يكون بكلفة معقولة؛
- المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين الرجل والمرأة؛
- المساواة والعدالة وحقوق الإنسان للجميع؛

- الحق في حرية التنقل والحركة؛
- الأمن الغذائي والحق في الغذاء والتغذية للجميع؛
- الحق في الأمان الشخصي، والحق في الانتصاف والمحاكمة العادلة؛
- الحق في الصحة؛
- حق الجميع في المساحات العامة والخضراء.

## التوصيات

- ضمان حقوق الإنسان، والعدالة والمساواة للجميع؛
- احترام وإعمال الحق في التعليم، وحقوق الطفل؛
- احترام وإعمال الحق في الحصول على الهوية القانونية، وبيروقراطية الحكم الرشيد؛
- تنمية الاقتصاد، وتعزيز فرص العمل للجميع، مع إيلاء المزيد من الاهتمام لمن هم في أوضاع مستضعفة مثل اللبنانيين تحت خط الفقر واللاجئين المعرضين للخطر؛
- احترام وإعمال الحق في السكن الملائم وإتاحته بكلفة معقولة؛
- احترام وإعمال المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين الرجل والمرأة، مع إيلاء مراعاة خاصة للوضع الاقتصادي للمرأة المعيلة؛
- احترام وإعمال الحق في حرية التنقل والحركة؛
- ضمان الأمن الغذائي وإعمال الحق في الغذاء والتغذية للجميع، مع مراعاة الإهتمام بالأشخاص المستضعفين، مثل اللبنانيين الواقعين تحت خط الفقر واللاجئين؛
- ضمان وإعمال الحق في الأمان الشخصي، واحترام وإعمال الحق في الإنصاف والمحاكمة العادلة؛
- تطوير وضمان الوصول إلى المساحات الخضراء والعامّة للجميع؛
- دعوة الحكومة اللبنانية للتصديق على اتفاقية 1951 لضمان حقوق اللاجئين، وتوفير سبل الإنصاف لهم؛
- إعداد سياسات وطنية للتعامل مع أزمة اللاجئين؛
- تعزيز ورفع الوعي بشأن أهمية الوظيفة الاجتماعية في معالجة أزمة اللاجئين؛
- إجراء عملية حصر وحملات توعوية بشأن الحقوق، والتنوع الثقافي، والتماسك الاجتماعي؛
- دعم المناسبات الاجتماعية والثقافية لتعزيز التماسك الاجتماعي؛
- تعزيز وسائل مواصلات عامة وذات تكلفة معقولة؛
- تحفيز مساهمات اقتصادية واجتماعية ممكنة لمجتمع اللاجئين، مثل المساهمة في المشاريع

## تقرير ورشة العمل الرابعة لمشروع "الملجأ في المدينة: بيروت"

بيروت 22-24 مايو 2017

نظم التحالف الدولي للموئل بالتعاون مع مؤسسة عامل الجولة الرابعة والأخيرة من سلسلة ورش العمل عن الحق في المدينة مع مجتمع اللاجئين، وأجرى مجموعة من اللقاءات مع منظمات لبنانية متخصصة حول المسودة الأولى لميثاق بيروت للحق في المدينة، وذلك في الفترة من 22-24 مايو 2017.

وقد ركزت الجولة الأخيرة من سلسلة ورش العمل على استعراض مسودة ميثاق بيروت، ومشاركتها مع مجموعة من مجتمع اللاجئين، للتأكد من أن أولوياتهم، وتوصياتهم، وتعليقاتهم من الجولات السابقة لورش العمل تم إدراجها بصورة ملائمة. وقد تضمن يومي ورشة العمل الرابعة، شرحاً للهيكل الأساسي لميثاق بيروت وإطاره المعياري والتي تتضمن (المبادئ - التحديات - التوصيات). وقد شملت المبادئ عدة عناصر ومفاهيم رئيسية، كما يلي:

- حقوق الإنسان؛
- العدالة المكانية؛
- المساواة بين الجنسين؛
- سبل الإنصاف؛
- المشاركة/المواطنة؛
- تمكين المجتمعات المهمشة والمستضعفة؛
- التعاون الدولي.

بينما عكست التحديات والتوصيات بعدين أساسيين هما: سبل المعيشة، والاندماج الاجتماعي.

وقد خصص اليوم الثالث من ورشة العمل الرابعة، قيام فريق شبكة حقوق الأرض والسكن بإجراء مجموعة من اللقاءات مع عدد من منظمات المجتمع المدني اللبنانية المهتمة والمختصة بقضايا "العدالة العمرانية"، والحق في السكن، وحقوق ذوي الإعاقة. فقد أجرت شبكة حقوق الأرض والسكن خمسة لقاءات مع منظمات المجتمع المدني في مدينة بيروت وهي ( ستوديو أشغال عامة، جهاد البناء، المفكرة القانونية، جمعية عدالة ورحمة، والجمعية اللبنانية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، حيث شارك معهم فريق الشبكة وناقش بنود مسودة ميثاق بيروت، من أجل ضمان تجنب إغفال أي قضية ذات أولوية أو الحاجة إلى تنقيحها.

وقد كان هناك منظمتان ( ستوديو أشغال عامة، والمفكرة القانونية) من المنظمات الخمس التي أجريت معهم لقاءات، مهتمين بشكل كبير بميثاق بيروت وبمفهوم الحق في المدينة بشكل عام. وقد رحبوا بالمشاركة في وضع أية خطة متابعة و آلية لتطبيق ميثاق بيروت، وتطوير مبادئ الحق في المدينة مع نقابة المهندسين المعماريين اللبنانية، وأعضاء البرلمان اللبناني.

وعلى مدار أيام ورشة العمل الثلاث، لم يتمكن فريق شبكة حقوق الأرض والسكن من مقابلة مسؤولي البلديات والسلطات المحلية كما كان مخططاً، حيث اعتذروا عن عدم وجود وقت متاح من أجل مناقشة مسودة الميثاق، على الرغم من الجهود التي بذلتها مؤسسة عامل الشريك المحلي لتنفيذ مشروع الملجأ في المدينة. بيد أن التوصيات التي خرجت من ورشة العمل مع اللاجئين واللقاءات التي أجريت مع منظمات المجتمع المدني أبرزت مجموعة من القضايا ذات الأولوية يجب النظر فيها ومتعلقة بالمسؤوليات الواقعة على عاتق البلديات والسلطات المحلية وهي:

- ضرورة تحسين سبل التواصل والتعاون بين البلديات؛
- إمكانية تطوير آلية محلية من أجل تعزيز قدر أكبر من الشفافية؛ والمسؤولية، والمحاسبة، والمشاركة، و الاستجابة للحكم الرشيد؛
- ضرورة وضع خطة استراتيجية طويلة الأجل للتعامل مع الأولويات على المستوى المحلي؛

- تطوير وتعزيز الآليات التشاركية مع سكان المدينة ومنظمات المجتمع المدني؛
- مراقبة وتقييم السياسات العامة والممارسات من قبل الأطراف المسؤولة في ضوء مبادئ حقوق الإنسان؛
- تحسين الأدوات الخاصة بتحليل وتجميع البيانات المتعلقة بالسكان.

كذلك، هناك توصيتان متعلقة بالخطوات في المستقبل، وتتضمن تطوير مبادئ وألويات الحق في المدينة، في إطار خطة مدنية لدعم العمل والتنسيق المحلي مع البلديات والسلطات المحلية، وجذب شركاء دوليين من أجل التعاون وتقديم المساعدة في إطار مبادئ التعاون الدولي.